

## المجتمع المدني... تجربة أولى إنتخابية: غيرت في سبيل الخدمة

اعتبر اللبنانيون سابقا ان الاتحاد العمالي العام هو القادر على انتزاع المطالب والمكتسبات. في السنوات الاخيرة بدأت تبرز الى الواجهة جمعيات وتجمعات تعمل تحت عنوان "المجتمع المدني"، اخذت تبلور توجهات مطلبية منطلقة من قضايا اجتماعية، وصولا الى طرح افكار وتوجهات سياسية تتصل بطريقة الحكم وادارة الشأن العام

مع اقرار قانون للانتخاب يعتمد على النظام النسبي للمرة الاولى بديلا من النظام الاكثري، نشط المجتمع المدني في ساحة العراك الانتخابي من خلال عناوين وشعارات تهدف الى جذب الشباب اللبناني. باشرت القوى والشخصيات المنضوية تلقائيا في هذا الاطار البحث عن مشتركات لصياغة تحالفات انتخابية في كل المناطق، علما ان العاصمة بيروت تشهد الحراك الاوسع من خلال العمل على تشكيل لوائح تخوض الانتخابات وفق برنامج محدد، بينما تبقى المحاولات في المناطق اشبه بفرديّة، ما يجعل تطويقها اسهل تمهيدا لتهميشها. مع دخول المجتمع المدني عمليا في التنافس لحجز المقاعد في البرلمان الجديد، تكثر الاسئلة عن توصيفه ومدى التجانس بين مكوناته وبرامجه الانتخابية وتحالفاته، وصولا الى امكان ان يشكل كتلة من المرشحين الذين سيحالفهم الفوز. ناقشت "الامن العام" الافكار والتوجهات والامكانات مع كل من رئيس "جمعية تكريم العطاء المميز" الدكتور مصطفى بدر الدين والناشطة في "قوى التغيير" امينة سر "لقاء الهوية والسيادة" جينا شماس.

من هي هذه القوى التي تسمى المجتمع المدني، وكيف يمكن توصيفها؟ يقول بدر الدين: "المجتمع المدني فئة من المواطنين الغيورين الذين يسعون بطريقة ديمقراطية الى خدمة مجتمعاتهم، ليصلوا الى سدة المسؤولية يوما ما، بعد ان يكون المجتمع قد خبر تماما اشخاصهم وتضحياتهم، وامكان وصولهم الى قيادة المجتمع بالمثل التي ينشدها المجتمع بشكل عام، وتاليا فان العاملين في المجتمع المدني هم اشخاص لهم تجاربهم النابعة من اندفاعهم، ربما تكون ميسرة او عفوية -

والجدي. كما اكتملت الصورة بانضمام "حزب سبعة" المنشأ حديثا والذي استقطب عددا لا يستهان به من المواطنين المعترضين على الحالة التي آلت اليها تصرفات الطبقة السياسية. وبهدف توحيد جهود التغيير الى حد بعيد، بقي "تحالف وطني" متعاوناً مع المجموعات الاخرى التي تسعى الى انتخابات وتغيير".

عن تجانس هذه القوى في ما بينها، يوضح بدر الدين "انها ليست متجانسة بل تتقاطع حول امور معينة وتفترق حول اخرى. وبما ان المجتمع المدني فاعل، قد يكون محل استهداف في سبيل استغلاله من قيادات سياسية معينة تدخل عمدا الى اجوائه لكي تقول انها لم تبعد عن مجتمعاتها. وفي حين تكون هذه القيادات سبب المشكلة تصبح من المطالبين بحلها، لذلك نجد تناقضا في النيات".

وتؤكد شماس على التوجه ذاته: "من الطبيعي ان لا تكون هذه القوى متجانسة بسبب تشعب المشكلات التي تواجه المواطن اللبناني. هناك من يعتبر مشكلة النفايات اولوية، وهناك من يعتبر الموازنة اولوية، واخرون يخافون على الثروة النفطية، وغيرهم يكافح الفقر، وثمة من ينيه من السدود، او من يحذر من انهيار الاقتصاد والاعباء الضريبية العشوائية. ناهيك باختلاف وجهات النظر في المعالجات والتفاوت في العمر والعلم والخبرة والاختبارات، او الفكر السياسي المعتمد من بعضهم. فمنهم شيوعيون او اشتراكيون او قوميون سوريون قدامى، ومنهم اقرب الى التركيز على تطبيق الدستور ومواجهة اي خلل ينتج من عدم تطبيقه، واخرون يريدون التركيز بواقعية على ما يواجهه المواطن في حياته اليومية بدلا من الجدال السياسي غير المجدي في رأيهم في الطرف الحالي للبلاد. افرز الحراك المدني مجموعة من الناشطين الجدد من شباب وصبايا، ومن المناضلين في مواضيع البيئة والصحة والمال على سبيل المثال لا الحصر".

في ظل التنوع والتناقض في المجتمع المدني، يطرح السؤال عن امكان اتفاقها على برامج انتخابية

تخوض على اساسها الانتخابات النيابية المقبلة. يلتفت بدر الدين الى ان "المجتمع المدني الذي عملت في عداده في محافظة النبطية ليس لديه مشاريع انتخابية، لا بل كان بعيدا منها وعلى الدوام كان قريبا لان يكون تعاطيه ديبلوماسيا مع البلديات والسياسيين، وهو قوة تطالب وتثير المواضيع، ولكن الاستجابة له متواضعة جدا، وفعاليتنا في المنطقة تعود الى اننا مارسنا العمل السياسي والاجتماعي ونعرف الثغر والعقبات، ونبتعد من الامور المستحيل تحقيقها ولا نصل الى التحدي، ليس خشية من التحدي انما لعلمنا اننا سنربك الاجواء وسيقابل من السياسيين بمزيد من الضغوط لخنقنا اكثر".

في موقف مناقض تؤكد شماس: "بالطبع، تقدمت قوى التغيير ببرامج انتخابية تتضمن معالجات او مطالبات في عدد كبير من المجالات التي تمس المواطنين في صحتهم وكرامتهم ولقمة عيشهم وبيئتهم وثرواتهم العامة ومالهم الخاص والعام. في ظل عدم تطبيق الدستور، وفي غياب المساواة في الحقوق وعدم استقلالية القضاء، تحتقن البلاد ضد التمييز المنحاز حتما الى اركان السلطة. وفي نشاط السلطة غير المسبوق لانتاج موازنات غير مدروسة، وعشوائية تشريع الاعباء الضريبية في ظل اعتراف الدولة بفلتان المؤسسات لجهة ضبط المال العام، تستفز قوى التغيير التي تستجيب حاجات الناس وتسعى الى معالجة الفقر وتخفيف وطأة كلفة المعيشة في لبنان قياسا بالحد الأدنى للاجور".

وبما ان الانتخابات النيابية المقبلة مناسبة لهذه القوى لكي تشكل نواة كتلة نيابية، يرى بدر الدين ان "هذا الامر جميل جدا، لكن ثمة سداجة في

كيفية اختيار ممثلين للمجتمع المدني، وهناك اسما لا نعرف كيف وصلت ومن اين انت بما لا ينطبق عليها مقولة الارادة الشعبية، لان الاخيرة يمثلها اشخاص اقوياء راكموا قوتهم من جهد سنوات عدة بما مكنهم من تكوين حيثية سياسية وازنة. لذلك لا بد من دراسة شخصيات المجتمع المدني الذين يطمحون الى الوصول الى سدة القرار، لان الاسئلة كثيرة عن الاستقلالية وعمما سيكون عليه هؤلاء اذا وصلوا الى الموقع النيابي، لان الشك الذي يصل الى حد التثبث حول اشخاص مرتبطين بجهات لا نراها بالعين هو شك في مكانه. لذلك فان المجتمع المدني فعال في كيفية التحرك ولكنه حساس جدا في كيفية اختيار من سيمثله في الندوة البرلمانية".

بينما ترى شماس انه "في حال اجراء الانتخابات النيابية وفوز عدد من الناشطين من قوى التغيير، من السهل تحضير كتلة نيابية يتعاون لتحقيق الاهداف المتفق عليها. استطاعت قوى التغيير الموافقة على اكثر من 85% من الاهداف والحلول

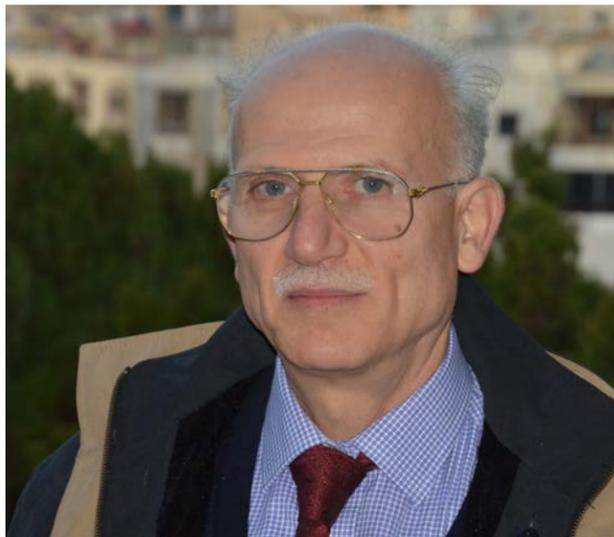
**بدر الدين: المجتمع المدني قوه غير متجانسة تتقاطع وتفترق**

**شماس: التحدي الاكبر لقوى التغيير في لوائح مميزة بمرشدتها**

الاهداف المشتركة".



امينة سر "لقاء الهوية والسيادة" جينا شماس.



رئيس "جمعية تكريم العطاء المميز" الدكتور مصطفى بدر الدين.

المطلوبة، ما يسهل عملية تأسيس كتلة نيابية قد تتوسع لقيام حزب او لقاء تغيير مهم". اما عن الثقل الانتخابي للوائح او مرشحي المجتمع المدني، فيشير بدر الدين الى انها "موجودة في بيروت كونها المركز وهي تتمتع بخدمات افضل من المناطق الاخرى لانها العاصمة. هناك ثقافة سياسية نابغة من ظروف حياتية واجتماعية تجعلهم يختارون الشخص الذي يريدون حضور ودور، لذا يمكن للحراك المدني ان يكون اكثر فاعلية عكس المناطق الشعبية التي تفتقد الى ابسط مقومات الخدمات. ثمة نواة للمجتمع المدني في المناطق غالبا ما يحركه افراد محدودون من خلال جمعيات اكتسبوا خبرات تنظيمية تحاكي وجع الناس ومطالبهم، بينما في بيروت نجد ان التكتل اكبر ومتنوع اكثر، ولديه قدرة تحرك اوسع".

وتشير شماس الى تفاوت في هذا الامر، مشددة على ان "التحدي الاكبر لقوى التغيير يكمن في ان تأتي بلوائح مميزة بمرشدتها على مستوى توقعات الشعب الذي سلبت ارادته منذ نحو قرن. كل مواطن ينتظر ان تكون هذه القوى على قدر هذه المسؤولية الهائلة الملقاة على عاتقها بسبب استغلال السلطة لكامل الانظمة والمؤسسات والاعلام خدمة لمصالحها الانتخابية الخاصة. بينما تحرم المعارضة من التغطية الاعلامية المجانية ومكاسبها، علما ان للمواطنين حق التعرف على جميع المرشحين وبرامجهم والخيارات المطروحة امام الشعب. تتوزع لوائح هذه القوى على جميع الدوائر في لبنان ولو ان ثقلها الانتخابي متفاوت بين منطقة واخرى. وهي تستعد لدعم مجموعات محلية لديها حيثية معارضة والعمل معها لتحقيق الاهداف المشتركة".